الأحزاب السياسية الليبية والنقلة الديمقراطية من فبراير 2011م إلى 2022م بين الواقع والمأمول ـ دراسة وصفية تحليلية

أ. محمد شعبان الجيلاني محمد*
كلية الاقتصاد/ العجيلات، جامعة الزاوية، ليبيا
البريد الالكتروني: lifeofsoul87@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/9/30م تاريخ القبول 2025/10/11م

Libyan Political Parties and the Democratic Transition (from February 2011 to 2022) between Reality and Hope: A Descriptive and Analytical Study

Mohamed Shaaban Al-Heelani Mohamed*
Economic College, University of Zawia, alaibya

Abstract

This study addresses Libyan political parties during the democratic transition period from February 2011 to 2022, analyzing the reality of these parties and their role in the democratic process. The problem of the study lies in the formation of Libyan political parties, which do not possess a sufficient amount of political experience, and the repercussions of this on the political conflict taking place in the arena. The study adopted the descriptive-analytical and historical methodology. The study concluded that Libyan political parties suffer from weak political performance due to the novelty of the experience, the absence of political awareness, and the influence of tribal and regional affiliations, and that there is an urgent need to develop the working mechanisms of these parties and enhance their role in consolidating democracy and building a civil state.

Keywords: Political Parties, Democratic Transition, Libya, Political Conflict, Party Pluralism

الملخص :

تتناول هذه الدراسة الأحزاب السياسية الليبية في فترة التحول الديمقراطي من فبراير 2011م إلى 2022م، وتحلل واقع هذه الأحزاب ودورها في العملية الديمقراطية. تكمن مشكلة الدراسة في واقع تشكل الأحزاب السياسية الليبية التي لا تمتلك قدراً كافياً من الخبرة السياسية، وانعكاسات ذلك على الصراع السياسي الحاصل

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

على الساحة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، توصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية الليبية تعاني من ضعف في الأداء السياسي بسبب حداثة التجربة وغياب الوعي السياسي وتأثير الانتماءات القبلية والجهوية، وأن هناك حاجة ماسة لتطوير آليات عمل هذه الأحزاب وتعزيز دورها في ترسيخ الديمقراطية وبناء الدولة المدنية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، التحول الديمقراطي، ليبيا، الصراع السياسي، التعددية الحزبية.

المقدمة:

يحدُثُ التغيير في كافة المجتمعات البشرية، وبصورة لا يمكن تفاديها، وقد يحدُثُ هذا التغيير في رأس الهرم ألا وهو السلطة، والذي يمكنه أن يصنعْ تحولاً كاملاً في مركز الحكم، فينقل المجتمعات من النظم الملكية والجمهورية، والنظم السلطوية الشمولية "حكم الفرد" إلى النظم الديمقراطية التي تُبنى بالاعتماد على التعددية الحزبية (هوجت، 2001: 78)، وقد يصاحب هذا التحول إنهاء وزوال المؤسسات التقليدية في المجتمع كالجماعات القبلية والطائفية والدينية، إذ يحلَ محلها نظام مؤسسي وقانوني ودستوري يحقق العدل والمساواة ويعتمد على مشاركة الأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية للمجتمع التي من شأنها أن تساعد على توسعة دائرة المشاركة السياسية في عمليات صنع القرار (النواوشة، 2011: 42).فقد واجهت ليبيا بعد استقلالها في سنة 1951 جُملةً من التحديات التي رافقت هدف بناء الوطن والمواطن، وتغير نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية إلى الجماهيرية، ثم التطلع الحالي والذي برز بعد السابع عشر من فبراير 2011 تحديدا لعمل تغييرات مرتبطة بتطوير العمل السياسي للمجتمع الليبي والقادة السياسيين (إبراهيم، 2008: 124). ويشير ذلك لتوفر معرفة سياسية ناشئة وناتجة عن قصور في التجربة العملية والأداء، وما تزال ليبيا تواجه نفس التحديات، والأسئلة الكبرى المتعلقة بمشاركة الأحزاب السياسية والتي يجب أن تكون مشاركتها فاعلة تنبع من روح المواطن الليبي ومقومات الحياة العصرية وليس المقصود بالعصرية تلك المقومات الحديثة الخارجة عن القيم الإسلامية والقومية التي من شأنها أن تبعده عن مجاله المحلي والإقليمي.

مشكلة البحث :

تتمحور إشكالية البحث الحالي حول واقع تشكيل الأحزاب السياسية الليبية التـــي لا تمتلك قدراً كافياً من الخبرة السياسية، وانعكاسا ذلك على الصراع السياسي

الحاصل على الساحة، وما نتج عنه من آثار سلبية بسبب ضعف الأداء السياسي للأحزاب (الرجباني، 2024: 1235)، ولذلك تسعى هذه الدراسة لتوضيح إستراتيجيات تشكيل الأحزاب السياسية في ليبيا، وبيان انعكاساتها على العملية الديمقراطية، وسبل الخروج من المشكل الذي تطور ليصبح مأزقاً سياسياً قائماً.

أسئلة البحث:

لتحليل هذه الإشكالية تم اعتماد الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى إدراك الأعضاء المؤسسين لماهية الأحزاب السياسية والعمل الحزبي التعددي؟

2- ما معايير اعتماد وتأسيس الأحزاب السياسية في ليبيا بعد فبراير 2011 تحدياً؟

3- ما دور الأحزاب السياسية الليبية في العملية الديمقراطية وحل المشكل للخروج من المأزق السياسي القائم؟

أهداف البحث:

1- توضيح مستوى الوعي السياسي للمجتمع الليبي ومدى إدراك الأعضاء المؤسسين لماهية الأحزاب السياسية والعمل الحزبي التعددي.

2- بيان المعايير المختلفة لتأسيس الأحزاب السياسية الليبية بعد فبراير 2011.

3- مناقشة دور الأحزاب السياسية الليبية في مسار العملية الديمقراطية، ودراسة ووضع إستراتيجيات تضع خارطة طريق لحل المشكل الحاصل، للتخفيف من حدة آثار المؤثرات السلبية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى توضيح مستوى الوعي السياسي للمجتمع الليبي ومدى إدراك الأعضاء المؤسسين لماهية الأحزاب والعمل الحزبي التعددي، بما يساعد على فهم طبيعة المشاركة السياسية بعد عام 2011. كما تبرز أهميته في بيان المعايير المختلفة التي استند إليها تأسيس الأحزاب السياسية الليبية في مرحلة ما بعد فبراير، وما ترتب عليها من تأثيرات في المسار الديمقراطي. إضافة إلى ذلك، تكتسب الدراسة أهميتها من مناقشة الدور الفعلي للأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية، وتحليل العوامل التي أعاقت استقرارها، بما يتيح صياغة استراتيجيات عملية تُمثل خارطة طريق للتخفيف من حدة المؤثرات السلبية الحالية. وأخيراً، تسهم هذه الدراسة في سد فراغ معرفي وأكاديمي يتعلق بتجربة الأحزاب

السياسية الليبية بعد عام 2011، مما يثري البحث العلمي ويقدم فائدة عملية لصانعي القرار والمهتمين بالشأن السياسي.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: 2011م-2022 وهي تمثل بداية التحول الديمقراطي وتشكيل الأحزاب السياسية التي شهدتها ليبيا. حيث تعتبر انتخابات المؤتمر الوطني سنة 2012 نقطة انطلاق لمشاركة الأحزاب في السلطة.

الحدود المكانية: شهدت ليبيا سنة 2012 و2013 اعتماد وتشكيل عدد 30 حزباً سياسياً ليبيا بوجهات نظر مختلفة تبرز في التوجهات الأيديولوجية، وعند تحديد الحدود المكانية سوف يتم مراعاة التنوع الأيديولوجي ما بين إسلامية وليبرالية ووطنية ديمقراطية.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات الوصفية بما أنها تتناول ظاهرة سياسية تتمثل بعملية التحول الديمقراطي من من خلال تشكل الأحزاب السياسية الليبية في مرحلة محددة من مسيرة ليبيا السياسية (بيومي، 2002: 56).

المنهج التاريخي: الاعتماد على الجوانب التاريخية والأحداث التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية في ليبيا.

المبحث الأول ـ الخلفية التاريخية للنظام السياسي في ليبيا قبل 2011

يعد تتبع الخلفية التاريخية للنظام السياسي في ليبيا قبل عام 2011 خطوة أساسية لفهم جذور العمل السياسي وتطور الحياة الحزبية. وتبرز مرحلة النضال من أجل الاستقلال كنقطة محورية ساهمت في تشكيل الوعي السياسي الوطني وبلورة أولى التجارب التنظيمية التي مهدت لقيام الدولة الليبية الحديثة.

أولاً- مرحلة النضال من أجل الاستقلال: تعتبر مرحلة النضال من أجل الاستقلال من أهم المراحل التي مرت بها ليبيا في تاريخها السياسي الحديث. فقد شهدت هذه المرحلة بداية تشكل الوعي السياسي الليبي وظهور الحركات والتنظيمات السياسية التي ناضلت ضد الاستعمار الإيطالي والاحتلال الأجنبي (إبراهيم، 2008: 78).

بدأت الإرهاصات الأولى للعمل السياسي المدني المنظم في ليبيا منذ سنة 1883، حيث ظهرت الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية التي كان هدفها الأساسي توحيد جهود المقاومة في كل إقليم من الأقاليم الليبية الثلاثة على حدة، وذلك بسبب قلة الكثافة السكانية وبعد المسافات بينها.

من أبرز التنظيمات السياسية التي ظهرت في هذه المرحلة:

1- الحزب الوطني الليبي: تأسس في طرابلس عام 1919، وكان يهدف إلى تحرير ليبيا من الاستعمار الإيطالي وتحقيق الاستقلال (الزرقاء، 2023: 45).

2- جمعية عمر المختار: تأسست في برقة عام 1943، وكانت تهدف إلى مقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال.

3- الجبهة الوطنية المتحدة: تشكلت عام 1946 وضمت مختلف القوى السياسية في الأقاليم الليبية الثلاثة، وكان هدفها توحيد الجهود من أجل الاستقلال (الزرقاء، 2023: 48).

4- حزب المؤتمر الوطني: تأسس عام 1948، وكان يدعو إلى استقلال ليبيا ووحدة أراضيها.

5- تميزت هذه المرحلة بأن الأحزاب والتنظيمات السياسية لم تكن تسعى للسلطة بل كان هدفها الأساسي هو تحرير البلاد فقط، وقد نجحت هذه الجهود في النهاية بإعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951 (إبراهيم، 2008: 92).

ثانياً- مرحلة المملكة الليبية المتحدة:

بعد إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951، تم تأسيس المملكة الليبية المتحدة بقيادة الملك إدريس السنوسي. وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً في الحياة السياسية الليبية، حيث سمح الدستور الليبي الصادر عام 1951 بتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات (أحمد وعبدالناصر، 2024: 67) ، ومن أبرز الأحزاب السياسية التي ظهرت في هذه المرحلة:

1- حزب المؤتمر الوطني: استمر في نشاطه بعد الاستقلال وكان يدعو إلى الوحدة العربية والإصلاح السياسي.

2- حزب الاستقلال: تأسس عام 1952، وكان يدعم النظام الملكي ويدعو إلى تعزيز استقلال ليبيا.

3- الجبهة الوطنية المتحدة: استمرت في نشاطها السياسي بعد الاستقلال وكانت تدعو إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي.

4- حزب الشعب: تأسس عام 1956، وكان يتبنى أفكاراً قومية ويدعو إلى الوحدة العربية (أحمد وعبدالناصر، 2024: 70).

ورغم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية في هذه المرحلة، إلا أن النشاط الحزبي كان محدوداً بسبب عدة عوامل منها:

1- سيطرة النظام الملكي على الحياة السياسية.

2- ضعف الوعي السياسي لدى المواطنين.
3- تأثير القبلية والجهوية على العمل السياسي.
4- تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية الليبية (إبراهيم، 2008: 105).
5- انتهت هذه المرحلة بانقلاب 1 سبتمبر 1969 الذي قاده معمر القذافي وأطاح بالنظام الملكي.

ثالثاً- مرحلة حكم القذافي:

بعد 1 سبتمبر 1969، تولى معمر القذافي السلطة في ليبيا وأعلن قيام الجمهورية العربية الليبية. وقد شهدت هذه المرحلة تغييراً جذرياً في النظام السياسي الليبي، حيث تم حظر الأحزاب السياسية واعتبارها خيانة وفقاً لما أسماه القذافي "من تحزب خان" (إشتيوي، 2013: 45). - ،وفي عام 1977، أعلن القذافي "قيام سلطة الشعب" وتغيير اسم البلاد إلى "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"، وتم تبني نظام "المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية" كبديل عن الأحزاب السياسية والبرلمان ، وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

1- حظر الأحزاب السياسية: تم منع تشكيل الأحزاب السياسية واعتبارها خيانة للوطن (الخلوقي، 2016: 78).
2-قمع المعارضة: تعرضت المعارضة السياسية للقمع والملاحقة، مما أدى إلى هجرة العديد من المعارضين إلى الخارج.
3- تشكيل المعارضة في الخارج: ظهرت عدة تنظيمات وأحزاب سياسية معارضة في الخارج، منها:

- الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا (تأسست عام 1981).
- التجمع الوطني الليبي (تأسس عام 1992).
- حزب التضامن (تأسس عام 1994).
- المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية (تأسس عام 2005) (إشتيوي، 2013: 67).

محاولات الإصلاح: في السنوات الأخيرة من حكم القذافي، كانت هناك بعض محاولات للإصلاح السياسي بقيادة سيف الإسلام القذافي، لكنها لم تؤد إلى تغييرات جوهرية في النظام السياسي.

استمرت هذه المرحلة حتى اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 التي أطاحت بنظام القذافي وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا السياسي.

المبحث الثاني ـ التحولات السياسية والعملية الديمقراطية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011.

مع اندلاع 17 فبراير 2011 دخلت ليبيا مرحلة جديدة من التحولات السياسية التي أفرزت أولى مؤسساتها الانتقالية، لتبدأ بذلك تجربة ديمقراطية ناشئة بعد عقود الدكتاورية. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز المحطات السياسية والمؤسسات التي شكلت ملامح العملية الديمقراطية في ليبيا بعد الثورة.

أولاً- المجلس الوطني المؤقت ومؤسساته السياسية:

مع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، تشكل المجلس الوطني الانتقالي في 27 فبراير 2011 برئاسة مصطفى عبد الجليل (وزير العدل السابق في نظام القذافي) ، كأول هيئة سياسية تمثل الثوار وتقود المرحلة الانتقالية. وقد اعترفت به العديد من الدول كممثل شرعي للشعب الليبي (الرجباني، 2024: 1238).، وأصدر المجلس الوطني الانتقالي الإعلان الدستوري المؤقت في 3 أغسطس 2011، الذي نظم المرحلة الانتقالية وحدد خارطة الطريق للتحول الديمقراطي. ومن أهم ما تضمنه الإعلان الدستوري:

1. تحديد المراحل الانتقالية للتحول الديمقراطي.
2. إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام.
3. تشكيل حكومة انتقالية.
4. صياغة دستور دائم للبلاد (مفتاح والجمل، 2024: 56).

كما أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الذي سمح بتشكيل الأحزاب السياسية لأول مرة منذ أكثر من أربعة عقود. وقد تضمن القانون الشروط والضوابط التالية لتأسيس الأحزاب:

1- ألا يقوم الحزب على أساس قبلي أو جهوي أو فئوي.
2- ألا يكون للحزب جناح عسكري أو شبه عسكري.
3- ألا يتلقى الحزب تمويلاً من جهات أجنبية.
4- أن يلتزم الحزب بالمبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة (شماطة، 2024: 35).

سلم المجلس الوطني الانتقالي السلطة إلى المؤتمر الوطني العام في 8 أغسطس 2012، بعد إجراء أول انتخابات تشريعية في ليبيا منذ عقود.

ثانياً ـ المؤتمر الوطني العام ومؤسساته السياسية:

تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012، وكان يتكون من 200 عضو، منهم 80 عضواً تم انتخابهم وفق نظام القوائم الحزبية، و120 عضواً تم

انتخابهم كمستقلين. وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز تحالف القوى الوطنية (بقيادة محمود جبريل) بـ 39 مقعداً، وحزب العدالة والبناء (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين) بـ 17 مقعداً، وتوزعت باقي المقاعد على أحزاب أخرى ومستقلين (الرجباني، 2024: 1240).

تولى المؤتمر الوطني العام السلطة التشريعية في البلاد، وكان من أبرز مهامه:

1- تشكيل حكومة انتقالية.

2- الإشراف على صياغة الدستور الدائم للبلاد.

3- إجراء انتخابات برلمانية وفقاً للدستور الجديد (مفتاح والجمل، 2024: 58).

شهدت فترة المؤتمر الوطني العام العديد من التحديات والصراعات السياسية، أبرزها:

1- الصراع بين الكتل السياسية: برز صراع واضح بين كتلتي تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء، مما أثر سلباً على أداء المؤتمر (الرجباني، 2024: 1242).

2- قانون العزل السياسي: أثار قانون العزل السياسي والإداري الذي أقره المؤتمر في مايو 2013 جدلاً واسعاً، حيث استهدف إقصاء كل من عمل مع نظام القذافي من تولي مناصب في الدولة.

3- تمديد ولاية المؤتمر: قرر المؤتمر الوطني العام تمديد ولايته التي كان من المفترض أن تنتهي في فبراير 2014، مما أثار احتجاجات شعبية واسعة.

4- الانقسام السياسي: بدأت بوادر الانقسام السياسي تظهر مع تصاعد الصراع بين القوى السياسية المختلفة، وتدخل الميليشيات المسلحة في العملية السياسية (شماطة، 2024: 38).

5- في نهاية المطاف، تم إجراء انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014، لكن المؤتمر الوطني العام رفض تسليم السلطة بشكل كامل، مما أدى إلى انقسام سياسي حاد في البلاد.

ثالثاً - مجلس النواب الليبي ومؤسساته السياسية:

أجريت انتخابات مجلس النواب الليبي في 25 يونيو 2014، وسط مقاطعة من بعض القوى السياسية. وقد أسفرت الانتخابات عن تراجع حاد في تمثيل الأحزاب السياسية، حيث تم انتخاب معظم الأعضاء كمستقلين (مفتاح والجمل، 2024: 60).

اتخذ مجلس النواب من مدينة طبرق مقراً له بدلاً من بنغازي بسبب الأوضاع الأمنية، وهو ما اعتبره البعض مخالفاً للإعلان الدستوري. وفي المقابل، رفض

المؤتمر الوطني العام حل نفسه وأعاد تشكيل نفسه تحت اسم "المؤتمر الوطني العام المنعقد بقوة القانون" في طرابلس.

أدى هذا الوضع إلى انقسام سياسي حاد في البلاد، حيث أصبح هناك:

1- حكومة الوفاق الوطني: المعترف بها دولياً ومقرها طرابلس، وتشكلت بموجب اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015.

2- الحكومة المؤقتة: المدعومة من مجلس النواب في طبرق، ومقرها البيضاء (الرجباني، 2024: 1245).

شهدت هذه المرحلة تراجعاً في دور الأحزاب السياسية لصالح الميليشيات المسلحة والقوى القبلية والجهوية، وتحول الصراع السياسي إلى صراع مسلح في العديد من المناطق.

في عام 2020، تم تشكيل ملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة، الذي أسفر عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة في مارس 2021، والتي كان من المفترض أن تقود البلاد إلى انتخابات في ديسمبر 2021، لكن هذه الانتخابات تم تأجيلها (شماطة، 2024: 40).

المبحث الثالث- الأحزاب السياسية في ليبيا، بعد 2011 :

شهدت ليبيا بعد عام 2011 انفتاحاً سياسياً غير مسبوق أتاح حرية تكوين الأحزاب، بعد عقود من الحظر التام للعمل الحزبي. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى دراسة الأحزاب السياسية من حيث مفهومها ومكوناتها، وأنماطها الأيديولوجية والتنظيمية، إضافة إلى دورها في مسار التحول الديمقراطي.

أولاً - مفهوم الحزب السياسي وأهم مكوناته:

يعد مفهوم الحزب السياسي من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع السياسي، وقد تعددت تعريفاته بتعدد المدارس الفكرية والأيديولوجية. ويمكن تعريف الحزب السياسي بأنه "تنظيم سياسي يضم مجموعة من الأفراد يشتركون في المبادئ والأهداف والمصالح، ويسعون للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها من خلال وسائل ديمقراطية" (Anthony, 1993, p. 45).وتتكون الأحزاب السياسية من عدة عناصر أساسية، هي:

1- القيادة الحزبية: وهي الهيئة العليا المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتوجيه سياسات الحزب.

2- الأعضاء: وهم الأفراد المنتمون للحزب والملتزمون بمبادئه وأهدافه.

3- البرنامج السياسي: وهو مجموعة الأفكار والمبادئ والأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقها.

4- التنظيم الحزبي: وهو الهيكل التنظيمي للحزب الذي يحدد العلاقات بين مختلف مستويات الحزب.

5- التمويل: وهو الموارد المالية التي يعتمد عليها الحزب في تمويل أنشطته (حرب، 1987: 67).

تؤدي الأحزاب السياسية عدة وظائف في النظام السياسي، منها:

1. تجميع المصالح وتمثيلها.
2. التنشئة السياسية للمواطنين.
3. تجنيد القيادات السياسية.
4. المشاركة في صنع السياسات العامة.
5. الرقابة على أداء الحكومة (Coleman, 1994, p. 78).

وتُصنف الأحزاب السياسية في ليبيا وفقاً للأيديولوجية التي تتبناها، مثل: (الأحزاب الإسلاميةالتي تتبنى مرجعية إسلامية في برامجها وسياساتها)، وإلى الأحزاب الليبرالية (والتي تتبنى مبادئ الحرية الفردية واقتصاد السوق). أو الأحزاب القومية: (التي تركز على الهوية القومية والوحدة العربية)، والأحزاب الوطنية: (التي تركز على المصالح الوطنية بغض النظر عن الأيديولوجية) (العدوان، 2002: 56). ، و تُصنف الأحزاب وفقاً لهيكلها التنظيمي أيضا ، مثل: أحزاب الكوادر: (التي تعتمد على نخبة من الكوادر السياسية)، وأحزاب الجماهير (التي تعتمد على قاعدة جماهيرية واسعة). أحزاب الشخصيات (التي تتمحور حول شخصيات سياسية بارزة) (حرب، 1987: 89).

كما تُصنف جغرافياً: وفقاً لانتشارها الجغرافي، مثل: الأحزاب الوطنية والتي تنتشر في كافة أنحاء البلاد.، والأحزاب الجهوية والتي تتركز في مناطق جغرافية محددة.

وفي السياق الليبي، يعتبر مفهوم الحزب السياسي مفهوماً حديثاً نسبياً، حيث حظرت الأحزاب السياسية طوال فترة حكم القذافي (1969-2011)، وكان ينظر إليها على أنها "خيانة" وفقاً لمقولة القذافي الشهيرة "من تحزب خان". ولذلك، فإن التجربة الحزبية في ليبيا بعد 2011 تعتبر تجربة وليدة تفتقر إلى الخبرة والتراكم التاريخي (شماطة، 2024: 33).

ثانياً ـ الشروط والإجراءات القانونية لتشكيل الأحزاب في ليبيا بعد 2011

فيما يتعلق بآلية تشكيل الأحزاب في ليبيا بعد 2011، فقد نظمها القانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الذي حدد الشروط والإجراءات التالية:

1- تقديم طلب تأسيس الحزب إلى مفوضية الأحزاب السياسية.
2- إرفاق النظام الأساسي للحزب وبرنامجه السياسي.
3- تقديم قائمة بأسماء المؤسسين (لا يقل عددهم عن 250 عضواً).
4- تقديم إقرار بعدم الانتماء لأي حزب آخر.
5- دفع رسوم التسجيل المقررة (شماطة، 2024: 36).

وقد نص الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011 على حق تكوين الأحزاب السياسية، حيث جاء في المادة (15) منه: "تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون تنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة ووحدة التراب الوطني" (مفتاح والجمل، 2024: 62).

وبناءً على هذا النص، تم إصدار القانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الذي يعتبر الإطار القانوني لتشكيل الأحزاب في ليبيا والذي حدد شروط تشكيل واعتماد الأحزاب السياسية وتشمل هذه الشروط:

الشروط العامة:

1- أن يكون الحزب مؤسساً على مبادئ لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والإعلان الدستوري.
2- ألا يقوم الحزب على أساس قبلي أو جهوي أو فئوي أو طائفي.
3- ألا يكون للحزب جناح عسكري أو شبه عسكري.
4- ألا يكون الحزب فرعاً لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي.
5- أن يكون للحزب نظام أساسي وبرنامج سياسي معلن (شماطة، 2024: 36).

شروط العضوية:

1. أن يكون المؤسس ليبي الجنسية.
2. أن يكون بالغاً من العمر 18 سنة على الأقل.
3. أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة.
4. ألا يكون محكوماً عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.
5. ألا يكون عضواً في حزب سياسي آخر (كوزان، 2023: 45).

6. إجراءات التأسيس:
7. تقديم طلب تأسيس الحزب إلى مفوضية الأحزاب السياسية.
8. إرفاق النظام الأساسي للحزب وبرنامجه السياسي.
9. تقديم قائمة بأسماء المؤسسين (لا يقل عددهم عن 250 عضواً).
10. تقديم إقرار بعدم الانتماء لأي حزب آخر.
11. دفع رسوم التسجيل المقررة (شماطة، 2024: 37).

شروط النظام الأساسي للحزب:

1. اسم الحزب وشعاره ومقره الرئيسي.
2. مبادئ الحزب وأهدافه وبرنامجه السياسي.
3. شروط العضوية وإجراءات الانضمام والانسحاب.
4. الهيكل التنظيمي للحزب وآليات اتخاذ القرار.
5. مصادر تمويل الحزب وكيفية التصرف في أمواله.
6. إجراءات حل الحزب وتصفية أمواله (كوزان، 2023: 47).

شروط التمويل:

1. يجب أن تكون موارد الحزب مشروعة ومعلنة.
2. يحظر على الحزب قبول تمويل من جهات أجنبية.
3. يجب على الحزب تقديم تقرير سنوي عن موارده ومصروفاته.
4. يخضع الحزب للرقابة المالية من قبل ديوان المحاسبة (شماطة، 2024: 38).

أيديولوجية الأحزاب الفكرية :

تنوعت الأيديولوجيات الفكرية للأحزاب السياسية الليبية التي تشكلت بعد ثورة 17 فبراير 2011، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1- الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية: وهي الأحزاب التي تتبنى الإسلام كمرجعية أساسية في برامجها وسياساتها، ومن أبرزها:

ـ حزب العدالة والبناء: يعتبر الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، تأسس في مارس 2012، ويتبنى فكر الإسلام السياسي المعتدل. حصل على 17 مقعداً في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 (الرجباني، 2024: 1243).

ـ حزب الوطن: تأسس في أبريل 2012، وهو منبثق عن الجماعة الليبية المقاتلة المنحلة، ويتبنى مرجعية إسلامية مع توجه وطني.

ـ حزب الأصالة: تأسس في يونيو 2012، ويتبنى الفكر السلفي، ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية (عبد السلام، 2011: 67).

2ـ الأحزاب ذات التوجه الليبرالي: وهي الأحزاب التي تتبنى مبادئ الحرية الفردية واقتصاد السوق والدولة المدنية، ومن أبرزها:

ـ تحالف القوى الوطنية: تشكل في فبراير 2012 كتحالف يضم عدة أحزاب وشخصيات ليبرالية بقيادة محمود جبريل. حصل على 39 مقعداً في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012، مما جعله أكبر كتلة سياسية (الرجباني، 2024: 1244).

ـ حزب التجمع الوطني للحريات والتنمية: تأسس في مايو 2012، ويتبنى فكراً ليبرالياً يدعو إلى الحريات الفردية والتنمية الاقتصادية.

ـ حزب الجبهة الوطنية: تأسس في مايو 2012، وهو امتداد للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي كانت تعارض نظام القذافي من الخارج. يتبنى توجهاً ليبرالياً مع التركيز على بناء دولة مدنية ديمقراطية (شماطة، 2024: 37).

3ـ الأحزاب ذات التوجه الوطني الديمقراطي: وهي الأحزاب التي تركز على المصالح الوطنية وبناء الدولة الديمقراطية بغض النظر عن الأيديولوجية، ومن أبرزها:

ـ حزب المؤتمر الوطني الحر: تأسس في مايو 2012، ويتبنى توجهاً وطنياً ديمقراطياً يدعو إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية.

ـ حزب الاتحاد من أجل الوطن: تأسس في يونيو 2012، ويتبنى توجهاً وطنياً يدعو إلى الوحدة الوطنية ونبذ الجهوية والقبلية.

ـ حزب ليبيا للجميع: تأسس في يوليو 2012، ويتبنى توجهاً وطنياً يدعو إلى المصالحة الوطنية وبناء دولة المؤسسات (الرجباني، 2024: 1246).

بالإضافة إلى هذه الاتجاهات الرئيسية، ظهرت بعض الأحزاب ذات التوجهات الأخرى، مثل:

1ـ الأحزاب ذات التوجه القومي: مثل حزب الجبهة الوطنية الليبية، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

2ـ الأحزاب ذات التوجه اليساري: مثل حزب التحالف الوطني الديمقراطي، وحزب العمل الوطني.

3ـ الأحزاب ذات التوجه الجهوي: مثل بعض الأحزاب التي تركز على مناطق جغرافية محددة، مثل حزب الفيدرالية من أجل برقة (شماطة، 2024: 38).

المبحث الرابع ـ دور ونظم الأحزاب في التحول الديمقراطي المنشود:

يُعدّ دور الأحزاب السياسية ونظمها من الركائز الأساسية في مسار التحول الديمقراطي، حيث تمثل الأداة التنظيمية الرئيسة للمشاركة الشعبية وتداول السلطة. وفي السياق الليبي، تبرز أهمية دراسة وظائف هذه الأحزاب والتحديات التي تواجهها لفهم مدى قدرتها على الإسهام في بناء الديمقراطية المنشودة.

أولاً ـ وظائف الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي

تلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في عملية التحول الديمقراطي، من خلال:

1ـ المشاركة في الانتخابات: تعتبر الأحزاب السياسية الآلية الرئيسية للمشاركة في الانتخابات وتمثيل المواطنين في المؤسسات التشريعية (Huntington, 1976, p. 123).

2ـ التنشئة السياسية: تساهم الأحزاب في نشر الوعي السياسي وتثقيف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم السياسية.

4ـ تجنيد القيادات: تعمل الأحزاب على اكتشاف وتدريب القيادات السياسية التي يمكن أن تتولى مناصب في الدولة.

5ـ صياغة السياسات: تساهم الأحزاب في صياغة السياسات العامة من خلال برامجها الانتخابية ومشاركتها في السلطة التشريعية.

6ـ الرقابة على الحكومة: تمارس الأحزاب المعارضة دوراً رقابياً على أداء الحكومة، مما يعزز الشفافية والمساءلة (صحيبي، 2000: 89).

في السياق الليبي، واجهت الأحزاب السياسية العديد من التحديات في أداء هذه الأدوار، منها:

1ـ حداثة التجربة الحزبية: تفتقر الأحزاب الليبية إلى الخبرة والتراكم التاريخي، نظراً لحظر الأحزاب طوال فترة حكم القذافي (شماطة، 2024: 39).

2ـ ضعف البنية التنظيمية: تعاني معظم الأحزاب من ضعف في البنية التنظيمية والموارد المالية والبشرية.

3ـ الانقسامات الداخلية: شهدت العديد من الأحزاب انقسامات داخلية بسبب الخلافات الشخصية أو الأيديولوجية.

4ـ تأثير القبلية والجهوية: لا تزال القبلية والجهوية تؤثر بشكل كبير على العمل السياسي في ليبيا، مما يضعف دور الأحزاب (الرجباني، 2024: 1247).

5ـ الصراع المسلح: أدى الصراع المسلح الذي شهدته ليبيا بعد 2014 إلى تراجع دور الأحزاب لصالح الميليشيات المسلحة.

رغم هذه التحديات، فإن الأحزاب السياسية الليبية لعبت دوراً مهماً في المرحلة الانتقالية، خاصة في:

1- المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012: حيث شاركت العديد من الأحزاب وفازت بمقاعد في المؤتمر.

2- المشاركة في الحوار السياسي: شاركت بعض الأحزاب في جولات الحوار السياسي التي رعتها الأمم المتحدة.

3- المساهمة في صياغة مشروع الدستور: قدمت بعض الأحزاب رؤاها ومقترحاتها لهيئة صياغة الدستور (مفتاح والجمل، 2024: 65).

لتعزيز دور الأحزاب في التحول الديمقراطي المنشود، يمكن اقتراح ما يلي:

1- تطوير القوانين المنظمة للأحزاب: بما يضمن استقلاليتها وفاعليتها.

2- تعزيز الديمقراطية الداخلية: داخل الأحزاب نفسها، من خلال آليات شفافة لاختيا القيادات واتخاذ القرارات.

3- بناء القدرات: تدريب كوادر الأحزاب على العمل السياسي والتنظيمي.

4- تعزيز التمويل الشفاف: توفير تمويل عام للأحزاب مع ضمان الشفافية في مصادر التمويل.

5- تشجيع التحالفات الحزبية: لتجاوز التشرذم السياسي وبناء كتل سياسية قوية (شماطة، 2024: 41).

ثانياً- خصائص ومعايير الأحزاب السياسية في ليبيا:

مهام الأحزاب في التنشئة السياسية (التوظيف السياسي): تعتبر التنشئة السياسية من أهم المهام التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية. وتشمل التنشئة السياسية عملية نقل القيم والمعارف والمهارات السياسية إلى المواطنين، وخاصة الشباب، بهدف تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية (بيومي، 2002: 78). في السياق الليبي، تواجه الأحزاب السياسية تحديات كبيرة في أداء هذه المهمة، نظراً لحداثة التجربة الحزبية وضعف الوعي السياسي لدى المواطنين. ومع ذلك، يمكن تحديد بعض المهام التي يمكن أن تقوم بها الأحزاب في مجال التنشئة السياسية:

1- نشر الوعي السياسي: من خلال تنظيم الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية حول المفاهيم السياسية الأساسية، مثل الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

2- تعزيز ثقافة المشاركة: تشجيع المواطنين، وخاصة الشباب، على المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانضمام للأحزاب أو المشاركة في الانتخابات.

3- تدريب الكوادر السياسية: إعداد وتدريب الكوادر السياسية التي يمكن أن تتولى مناصب قيادية في الحزب أو في مؤسسات الدولة.

4- تعزيز قيم التسامح والحوار: نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والحوار البناء، بدلاً من ثقافة العنف والإقصاء.

5- بناء الهوية الوطنية: المساهمة في بناء هوية وطنية جامعة تتجاوز الانتماءات القبلية والجهوية والأيديولوجية (شماطة، 2024: 42).

و في الواقع الليبي، لم تتمكن معظم الأحزاب من أداء هذه المهام بشكل فعال، وذلك لعدة أسباب:

1ـ ضعف البنية التنظيمية: تفتقر معظم الأحزاب إلى البنية التنظيمية القوية والموارد المالية والبشرية اللازمة لأداء مهام التنشئة السياسية.

2ـ الانقسامات السياسية: أدت الانقسامات السياسية الحادة إلى تركيز الأحزاب على الصراع السياسي بدلاً من التنشئة السياسية.

3ـ تأثير القبلية والجهوية: لا تزال الانتماءات القبلية والجهوية تؤثر بشكل كبير على العمل السياسي، مما يضعف دور الأحزاب في التنشئة السياسية (الرجباني، 2024: 1248).

4ـ ضعف الثقة: هناك ضعف في ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية، مما يحد من قدرتها على التأثير في عملية التنشئة السياسية.

رغم وجود هذا الإطار القانوني، فقد واجهت عملية تشكيل واعتماد الأحزاب السياسية في ليبيا العديد من التحديات، منها:

1. البيروقراطية الإدارية: تعقيد الإجراءات الإدارية وطول فترة البت في طلبات التأسيس.
2. عدم استقرار المؤسسات: عدم استقرار المؤسسات المسؤولة عن اعتماد الأحزاب، مثل مفوضية الأحزاب السياسية.
3. الانقسام السياسي: أدى الانقسام السياسي بعد 2014 إلى وجود جهتين مختلفتين تدعيان الشرعية في اعتماد الأحزاب.
4. التدخلات الأمنية: تعرض بعض الأحزاب لضغوط أمنية من قبل الميليشيات المسلحة (الرجباني، 2024: 1249).

لتحسين عملية تشكيل واعتماد الأحزاب السياسية في ليبيا، يمكن اقتراح ما يلي:

1. تبسيط الإجراءات: تبسيط إجراءات تأسيس واعتماد الأحزاب.

2. تعزيز استقلالية مفوضية الأحزاب: ضمان استقلالية مفوضية الأحزاب السياسية عن السلطة التنفيذية.
3. توحيد المؤسسات: توحيد المؤسسات المسؤولة عن اعتماد الأحزاب في إطار توحيد مؤسسات الدولة.
4. توفير الحماية القانونية: توفير الحماية القانونية للأحزاب من التدخلات الأمنية.
5. مراجعة قانون الأحزاب: مراجعة قانون الأحزاب بما يتناسب مع المستجدات السياسية والاجتماعية (شماطة، 2024: 39).

ثالثاً ـ المعيار المشروط لقيادة الأحزاب السياسية:

تعتبر قيادة الأحزاب السياسية من العناصر الأساسية التي تؤثر في فاعلية الحزب وقدرته على تحقيق أهدافه. وقد حدد القانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية بعض المعايير العامة لقيادة الأحزاب، لكنه ترك للأحزاب نفسها تحديد المعايير التفصيلية في أنظمتها الأساسية.

من المعايير العامة التي يمكن استخلاصها من القانون والممارسة العملية:

1. المعايير القانونية:
2. أن يكون القائد ليبي الجنسية.
3. أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة.
4. ألا يكون محكوماً عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.
5. ألا يكون عضواً في حزب سياسي آخر (شماطة، 2024: 40).

المعايير التنظيمية:

1. أن يكون منتخباً وفقاً للنظام الأساسي للحزب.
2. أن يلتزم بمبادئ وأهداف الحزب.
3. أن يكون قادراً على تمثيل الحزب في المحافل الرسمية والشعبية (بدر، 2023: 56).

المعايير الشخصية:

1. الكفاءة والخبرة السياسية.
2. القدرة على القيادة والتواصل.
3. النزاهة والمصداقية.
4. القدرة على بناء التوافقات وإدارة الخلافات (بدر، 2023: 58).

في الواقع الليبي، واجهت قيادة الأحزاب السياسية العديد من التحديات، منها:

1. هيمنة الشخصيات: هيمنة بعض الشخصيات على قيادة الأحزاب بسبب نفوذهم المالي أو القبلي أو العسكري.
2. ضعف الديمقراطية الداخلية: ضعف آليات الديمقراطية الداخلية في اختيار قيادات الأحزاب.
3. الانقسامات الداخلية: تعرض العديد من الأحزاب لانقسامات داخلية بسبب الخلافات على القيادة.
4. تأثير القوى الخارجية: تأثير بعض القوى الخارجية على اختيار قيادات بعض الأحزاب (الرجباني، 2024: 1250).

لتعزيز معايير قيادة الأحزاب السياسية في ليبيا، يمكن اقتراح ما يلي:

1. تعزيز الديمقراطية الداخلية: تطبيق مبادئ الديمقراطية في اختيار قيادات الأحزاب، من خلال انتخابات دورية وشفافة.
2. وضع معايير واضحة: وضع معايير واضحة وموضوعية لاختيار قيادات الأحزاب في الأنظمة الأساسية.
3. التدريب والتأهيل: تدريب وتأهيل الكوادر القيادية في الأحزاب.
4. تعزيز الشفافية: تعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرار داخل الأحزاب.
5. تجديد القيادات: تشجيع تجديد القيادات وإفساح المجال للشباب والنساء (شماطة، 2024: 41).

رابعاً - التحديات التي تواجه إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية:

1. الانقسام السياسي: استمرار الانقسام السياسي بين شرق وغرب البلاد، مما يعيق إقرار قوانين موحدة.
2. تعارض المصالح: تعارض مصالح القوى السياسية المختلفة حول بعض بنود القانون.
3. التدخلات الخارجية: تأثير بعض القوى الخارجية على عملية صياغة القوانين.
4. الوضع الأمني: عدم استقرار الوضع الأمني، مما يجعل قضية قانون الأحزاب ليست من الأولويات (الرجباني، 2024: 1251).

لتجاوز هذه التحديات، يمكن اقتراح ما يلي:

1. الحوار الوطني: إجراء حوار وطني شامل حول قانون الأحزاب، بمشاركة مختلف القوى السياسية.

2. الاستفادة من التجارب الدولية: الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بمراحل انتقالية مماثلة.
3. المساعدة الدولية: طلب المساعدة الفنية من المنظمات الدولية المتخصصة في مجال الديمقراطية والانتخابات.
4. التوافق الوطني: التوصل إلى توافق وطني حول المبادئ الأساسية لقانون الأحزاب.
5. التدرج في التطبيق: تطبيق القانون بشكل تدريجي، مع مراعاة الظروف السياسية والأمنية (شماطة، 2024: 43).

النتائج :

من خلال الدراسة التحليلية للأحزاب السياسية الليبية في فترة التحول الديمقراطي من فبراير 2011 إلى 2022، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. حداثة التجربة الحزبية: تعتبر التجربة الحزبية في ليبيا حديثة نسبياً، حيث كانت الأحزاب محظورة طوال فترة حكم القذافي (1969-2011)، مما أدى إلى افتقار المجتمع الليبي للخبرة والثقافة الحزبية (شماطة، 2024: 44).
2. تنوع الأيديولوجيات: تنوعت الأيديولوجيات الفكرية للأحزاب السياسية الليبية بين الإسلامية والليبرالية والوطنية، مما يعكس تنوع التوجهات السياسية في المجتمع الليبي.
3. ضعف البنية التنظيمية: تعاني معظم الأحزاب من ضعف في البنية التنظيمية والموارد المالية والبشرية، مما يحد من قدرتها على أداء وظائفها بفاعلية.
4. تأثير القبلية والجهوية: لا تزال القبلية والجهوية تؤثر بشكل كبير على العمل السياسي في ليبيا، مما يضعف دور الأحزاب كمؤسسات سياسية (الرجباني، 2024: 1252).
5. الانقسام السياسي: أدى الانقسام السياسي بعد 2014 إلى تراجع دور الأحزاب لصالح الميليشيات المسلحة والقوى القبلية والجهوية.
6. ضعف الديمقراطية الداخلية: تعاني معظم الأحزاب من ضعف في الديمقراطية الداخلية، حيث تهيمن بعض الشخصيات على قيادة الأحزاب.
7. ضعف الثقة الشعبية: هناك ضعف في ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية، مما يحد من قدرتها على التأثير في المشهد السياسي.
8. التدخلات الخارجية: تأثرت بعض الأحزاب بالتدخلات الخارجية، مما أضعف استقلاليتها وقدرتها على تمثيل المصالح الوطنية (شماطة، 2024: 45).

التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تطوير الإطار القانوني: مراجعة وتطوير الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية، بما يعزز استقلاليتها وفاعليتها.
2. تعزيز الديمقراطية الداخلية: تشجيع الأحزاب على تطبيق مبادئ الديمقراطية في اختيار قياداتها واتخاذ قراراتها.
3. بناء القدرات: تنفيذ برامج لبناء قدرات الأحزاب في مجالات التنظيم والإدارة والتواصل السياسي.
4. تعزيز الشفافية المالية: تعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب، من خلال إلزامها بنشر تقارير مالية دورية.
5. تشجيع مشاركة المرأة والشباب: تشجيع مشاركة المرأة والشباب في قيادة الأحزاب، من خلال تخصيص نسب محددة لهم.
6. تعزيز التواصل مع المواطنين: تشجيع الأحزاب على تعزيز تواصلها مع المواطنين، من خلال برامج توعية وتثقيف سياسي.
7. تشجيع التحالفات الحزبية: تشجيع التحالفات بين الأحزاب ذات التوجهات المتقاربة، لتجاوز التشرذم السياسي.
8. تعزيز دور الإعلام: تعزيز دور الإعلام في التعريف بالأحزاب وبرامجها، بما يضمن تكافؤ الفرص في الظهور الإعلامي.
9. تعزيز التعاون مع المجتمع المدني: تشجيع التعاون بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزز التكامل بينهما.
10. تعزيز الثقافة الديمقراطية: نشر الثقافة الديمقراطية وقيم التسامح والحوار في المجتمع، بما يعزز دور الأحزاب في العملية الديمقراطية (شماطة، 2024: 46).
11. تطوير البرامج التثقيفية: تطوير برامج تثقيفية موجهة للمواطنين، وخاصة الشباب، حول المفاهيم السياسية الأساسية.
12. الاستفادة من وسائل الإعلام: استخدام وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لنشر الوعي السياسي.
13. التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني: التعاون مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج التنشئة السياسية.

14. تعزيز الديمقراطية الداخلية: تطبيق مبادئ الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها، مما يعزز مصداقيتها لدى المواطنين.
15. التركيز على القضايا الوطنية: التركيز على القضايا الوطنية التي تهم المواطنين، بدلاً من الصراعات الأيديولوجية أو الشخصية (شماطة، 2024: 43).

المقترحات:

لتطوير العمل الحزبي في ليبيا، يمكن تقديم المقترحات التالية:

1. إنشاء أكاديمية وطنية للتدريب السياسي: لتدريب الكوادر الحزبية على العمل السياسي والتنظيمي (بدر، 2023: 62).
2. إنشاء صندوق لدعم الأحزاب: لتوفير التمويل اللازم للأحزاب، مع ضمان الشفافية والمساءلة.
3. إنشاء مرصد وطني للأحزاب: لرصد وتقييم أداء الأحزاب، وتقديم توصيات لتطويرها.
4. تنظيم مؤتمر وطني للأحزاب: لمناقشة التحديات التي تواجه العمل الحزبي، واقتراح الحلول المناسبة.
5. إصدار ميثاق شرف للعمل الحزبي: يتضمن المبادئ والقيم التي تلتزم بها الأحزاب في
6. \عملها.
7. تنظيم حملات توعية: لتعريف المواطنين بأهمية الأحزاب ودورها في العملية الديمقراطية.
8. تشجيع البحث العلمي: في مجال الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، لتوفير المعرفة اللازمة لتطوير العمل الحزبي.
9. الاستفادة من التجارب الدولية: في مجال تطوير الأحزاب السياسية، مع مراعاة خصوصية المجتمع الليبي.
10. تعزيز دور المرأة: في العمل الحزبي، من خلال برامج تدريبية خاصة بالقيادات النسائية.
11. تعزيز دور الشباب: في العمل الحزبي، من خلال إنشاء منتديات شبابية داخل الأحزاب (شماطة، 2024: 47).

قائمة المراجع :

المراجع العربية

1. إبراهيم، حسنين توفيق. (2000). النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. إبراهيم، فتحي إعميش. (2008). التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا. بنغازي: برنيق للطباعة والترجمة والنشر.
3. إشتيوي، البهلول. (2013). ثمن الحرية. ليبيا والسنوات العجاف. بيروت: منتدى المعارف.
4. البرغثي، مريم سالم سعد عامر. (2023). أساليب المعاملة الوالدية كمؤشرات منبئة بالعنف الأسري الموجه نحو المراهقات بالمرحلة المتوسطة (الثانوية). مجلة كلية التربية، جامعة بنها.
5. الخلوقي، محمد. (2016). الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية. مركز برق للأبحاث والدراسات.
6. الرجباني، امراجع مادي بركة. (2024). موقف الأحزاب السياسية تجاه تنفيذ المسار السياسي في المرحلة الانتقالية الثانية في ليبيا. مجلة المختار للعلوم الإنسانية، 39(4)، 1232-1257.
7. الزرقاء، سالم محمد. (2023). جهود محمود المنتصر في استقلال وتوحيد ليبيا 1946-1954. مجلة البحوث التاريخية، 15(2)، 45-67.
8. الشيباني، المهدي دغمان. (2014). الأحزاب السياسية. التفاتة سوسيولوجية. مجلة الجامعة، جامعة الزيتونة ليبيا، المجلد الأول، العدد السادس عشر.
9. العدوان، عاطف. (2002). التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 16.
10. الفتاح، يوسف عبد. (1992). العلاقة بين الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء وتوافقهم وقيمهم (دراسة عاملية مقارنة بدولة الإمارات). مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات.
11. النواوشة، عايدة مسلم حماد. (2011). دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن 1989-2002. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
12. أحمد، أمراجع نجم، وعبدالناصر، اشتيوي. (2024). الانتخابات السياسية في ليبيا عام 1951م. مجلة الدراسات التاريخية، 12(3)، 67-89.
13. بدر، أحمد سالم عبدالعظيم. (2023). دور الأحزاب السياسية في تفعيل أدوات الرّقابة البرلمانية. مجلة العلوم السياسية، 15(2)، 56-78.
14. بيومي، محمد أحمد. (2002). علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
15. حرب، أسامة الغزالي. (1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
16. شادي، عبد العزيز. (1992). الأحزاب السياسية في مصر. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
17. شماطة، عبدالناصر عبدالعالي. (2024). الأحزاب السياسية (من منظور علم الاجتماع السياسي). مجلة المختار للعلوم الإنسانية، 18(1)، 28-47.

18. صحيبي، محمد. (2000). الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
19. عبد السلام، الفاتح عبد الله. (2011). التعددية السياسية والحزبية من منظور إسلامي. المركز الديمقراطي العربي.
20. كوزان، زينة صاحب. (2023). تأسيس الأحزاب السياسية في العراق وآلية حلها (قراءة في ضوء قانون الأحزاب السياسية العراقي رقم (36) لسنة 2015). مجلة العلوم القانونية، 38(2)، 45-67.
21. مفتاح، فتح الله مصباح عمران، والجمل، بدر ميلاد عقيلة. (2024). قراءة في موقف المشرع الليبي من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي في انتخابات المؤتمر الوطني العام. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 12(1)، 56-78.
22. هوجت، ريتشارد. (2001). نظرية التنمية السياسية. ترجمة حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

المراجع الأجنبية

1. Anthony, M. (1993). Political Parties and Party Systems. Oxford: Oxford University Press.
2. Coleman, J. (1994). Foundations of Social Theory. Cambridge: Harvard University Press.
3. Huntington, S. (1976). Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press.